ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

prof: Khamees Fazzaa Omair

Anbar University\ College of Education \ Qaim

Assistant Teacher: Mutaz.mohmed College of Education/Qaim

Email: d_ka60@uoanbar.edu.iq

Keywords:

The language, of Bani Tamim, , of Ibn Aqil

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 9. Jan. 2022

Accepted 8 Aprl.2022

Published 1.May .2022

The language of Bani Tamim in the explanation of Ibn Aqil

A B S T R A C T

The Arabs used to speak their language on the right instinct, without specific rules to be followed, and the Arabic language - as we know - is one of the Semitic languages, and through it the Qur'an was revealed, and the Arabic tongue has been divided into dialects since ancient times, as each tribe of the Arabs had a dialect that differed from the other in some grammatical characteristics, morphological, phonetic, and perhaps the motive that prompted us to choose the Tamimi language or dialect in our study; It is the frequent adhesion of its mention to the mention of the Hijazi language and the disagreement with it, and the Hijazi is the one in which the Holy Qur'an was revealed, and the scholars have unanimously agreed on its transcendence and that it is the most eloquent of the Arabic dialects. Because of our great interest in the dialects of classical Arabic, it is also the closest scientific book to our minds, and it was mentioned in eleven places, and we found that it almost disputes the Quraysh over its eloquence, so it surpasses it in analogy in some places. This title was (The language of Bani Tamim in the explanation of Ibn Aqeel) and we divided this research into: an introduction, a preface, and two chapters. And a conclusion, and a list of sources and references. As for the preface, we talked about the terms language and dialect and the relationship between them between ancient and modern. We also talked about Bani Tamim and some of their dialect phenomena. Grammatical propositions and positions and the behavior of Bani Tamim in how they are expressed and pronounced, and this was in ten demands, in each demand carrying one case, and the second topic: morphological, we also started it with an introduction to the science of morphology. through this search.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol47.Iss1.2986

لغة بني تميم في شرح ابن عقيل

أ.د. خميس فزاع عمير م.م. معتز محمد جاسم
جامعة الانبار – كلية التربية / القائم

الملخص

كان العرب يتحدثون بلغتهم على السليقة، من غير قواعد محددةٍ تُتَّبع، واللغة العربية – كما نعلم– واحدة من اللغات السامية، وبها نزل القرآن، واللسان العربي متشعب اللهجات منذ القدم، حيث كان لكل قبيلة من العرب لهجة تختلف عن الأخرى في بعض الخصائص النحوية، والصرفية، والصوتية، ولعلّ الباعث الذي دفعنا لاختيار اللغة أو اللهجة التميميّة في دراستنا؛ هو كثرة التصاق ذكرها بذكر اللغة الحجازية والخلاف معها، والحجازية هي التي نزل بها القرآن الكريم وأهل العلم قد أجمعوا على سُمُوِّها وانها أفصح اللهجات العربية، وقد وقع الاختيار لدراسة هذه اللهجة على كتاب شرح الألفية لابن عقيل على وجه الخصوص؛ لكثرة اهتمامنا بلهجات العرب الفصحى، كذلك أيضًا هو أقرب الكتب العلمية إلى ذهنينا، وقد وردت فِي أَحَدَ عَشَرَ موضعًا، فوجدنا انها تكاد تنازع قريش على فصاحتها، فتتفوق عليها في القياس في بعض المواضع، فكان هذا العنوان (لغة بني تميم في شرح ابن عقيل) وقد قسمنا هذا البحث إلى: مقدمة ،وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، أمّا التمهيد فتحدثنا فيه عن مصطلحي اللغة واللهجة والعلاقة بينهما بين القديم والحديث، كذلك تحدثنا فيه عن بني تميم وبعض ظواهر اللهجة عندهم، أمّا المبحثين فالأول نحوي، افتتحناه بمقدمة لطيفة عن علم النحو، وأوردنا بعدها القضايا والمواضع النحوية وسلوك بني تميم في كيفية إعرابها ونطقها وكان ذلك في عشرة مطالب في كل مطلب حمل قضية واحدة، والمبحث الثاني: صرفي، كذلك بدأناه بمقدمة عن علم الصرف، وتناولنا بعدها القضايا الصرفية المتعلقة بلغة بني تميم وتناولنا في الخاتمة أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث.

الكلمات المفتاحية : اللغة ، بني تميم ، ابن عقيل

المقدمة:

نحمد الله الذي جعلنا بفضله من طلاب العلّم ندرس لغة كتابه الكريم، وألهمنا حبَّ هذه اللغة، وحبَّ البحث في لهجاتها، فالعرب كانوا يتحدثون بلغتهم على السليقة، من غير قواعد محددةٍ تُتَّبع، واللغة العربية – كما نعلم– واحدة من اللغات السامية، وبها نزل القرآن، واللسان العربي متشعب اللهجات منذ القدم، حيث كان لكل قبيلة من العرب لهجة تختلف عن الأخرى في بعض الخصائص النحوية، والصرفية، والصوتية، ولعلّ الباعث الذي دفعنا لاختيار اللغة أو اللهجة التميميّة في دراستنا؛ هو كثرة التصاق ذكرها بذكر اللغة الحجازية والخلاف معها، والحجازية هي التي نزل بها القرآن الكريم وأهل العلّم قد أجمعوا على سُمُوِّها وانها أفصح اللهجات العربية، وقد وقع الاختيار لدراسة هذه اللهجة على كتاب شرح الألفية لابن عقيل على وجه الخصوص؛ لكثرة اهتمامنا بلهجات العرب الفصحى، كذلك أيضاً هو أقرب الكتب العلّمية إلى ذهننا، فقد رافقنا لأربع سنوات، فاستخرجنا منه لغة بني تميم وقد وردت فِي أَحَدَ عَشَرَ موضعًا، فوجدنا انها تكاد تنازع لغة قريش في فصاحتها، فتتفوق عليها في القياس في بعض المواضع، فكان هذا العنوان (لغة بني تميم في شرح ابن عقيل).

وقد قسمنا هذا البحث على: مقدمة ،وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، أمّا التمهيد فتحدثنا فيه عن مصطلحي اللغة واللهجة والعلّاقة بينهما بين القديم والحديث، كذلك تحدثنا فيه عن بني تميم وبعض ظواهر اللهجة عندهم، أمّا المبحثين فالأول نحوي، افتتحناه بمقدمة لطيفة عن علم النحو، وأوردنا بعدها القضايا والمواضع النحوية وسلوك بني تميم في كيفية إعرابها ونطقها وكان ذلك في عشرة مطالب في كل مطلب حمل قضية واحدة، والمبحث الثاني: صرفي، كذلك بدأناه بمقدمة عن علم الصرف، وتناولنا بعدها القضايا الصرفية المتعلقة بلغة بني تميم وقسمنا هذا المبحث على ثلاثة

مطالب، وتناولنا في الخاتمة أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث، وكذلك وضعنا الهوامش في الصفحات للمصادر والكتب التي وقفنا عليها، أما الشواهد من كتاب الله فجعلنا اسم السورة ورقم الآية في متن البحث خلف النص القرآني مباشرةً.
ومصادر هذا البحث جاءت متنوعة منها كتب النحو والصرف واللغة، ولعلّ أهم تلك المصادر كان: شرح الألفية لابن عقيل، والخليل بن أحمد في معجمه العين، والكتاب لسيبويه، وشرح المفصل لابن يعيش، وابن جني في الخصائص وفي المحتسب وفي شرح كتاب التصريف، وابن فارس في مقاييس اللغة وفي الصاحبي، والمقتضب للمبرد وابن هشام في شرح شذور الذهب وفي مغني اللبيب، وشرح الاشموني، والكافية والتسهيل لابن مالك، وكتاب معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي، والصرف وعلم اللغة للدكتور حاتم الضامن، وبعض كتب القراءات وغيرها من الكتب، إضافة لبعض الدراسات الحديثة التي ساعدتنا في فهم بعض القضايا التي يتعسر فهمها في أمهات الكتب.
ومع أن الموضوع كان شيقا وجميلا إلّا أنه لم يخلُ من الصعوبات والعوائق لاسيما فيما يتعلق بتشعب البحث بين النحو والصرف، وجمع اللغة من باقي الكتب، والتردد في الأخذ والاستشهاد في حال لم ينسب المؤلف اللغة إلى تميم أو اكتفى بقوله (قوم من العرب)، كذلك من أشد تلك المصاعب فهم النصوص في الكتب القديمة لاسيما الكتاب والمقتضب وصعوبة البحث فيها وكثرة تكرار الكلام والتداخل ما بين القضايا والمواضع، يستدعي طول نظر وتأمل والبحث عن الشروح والتعليقات لفهمها.
وعلى الرغم من كل تلك المصاعب منَّ الله علينا بإتمام البحث فالحمد له على ذلك، ولسنا واثقين من أنّنا أحطنا بجميع لغة بني تميم في هذا أو أصبنا في جميع ما ذكرنا، فالخطأ والسهو وارد والكمال لله وحده، فنسال الله ان يجعل هذا خالصًا لوجه الكريم، وفي منفعة عباده.

التمهيد:

((لغةُ بني تَمِيمٍ وخصائصها))

اللغة واللهجة:

إنَّ مفهوم اللغة في المعاجم العربية القديمة مختلفٌ عن مفهومها الحديث، فكانت تدلّ على اختلاف الكلام، وتدلّ على لغة قبيلة معينة، والصوت، والباطل من القول، ففي معجم "العين" قال الخليل: (اللّغة واللغاتُ واللُّغونَ: اختلافُ الكلامِ في معنى واحدٍ. ولغا يلغو لغواً، يعني اختلاط الكلام في الباطل)
(الفراهيدي، (ت:170هـ)،، صفحة 449 جزء 4)
وفي لسان العرب أصلها لَغْوَة من لَغَا: إذا تكلم ولم يحصل فيه فائدة ولا نفع واللّغو أيضاً الباطل من الكلام، واللّغا: الصوت قال تعالى على لسان كفار قريش: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا القرآن وَالْغَوْا فِيهِ لعلّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ {فصلت :26}.
قال الفرّاء: قالت كفار قريش إذا تلى محمدٌ القرآن فألغوا فيه: أي ألغطوا فيه يبدل أو ينسى فتغلبوه، وقول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَإِذا مرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرامًا﴾ {الفرقان :72 }؛ أي بالباطل، وفي الحديث قال – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: (من قال يوم الجمعة والأمام يخطب لِصاحبهِ صه فقد لغا: أي تكلم) (الأفريقي، (ت:711هـ)، الصفحات 250–251 جزء 15)،
وما يعنينا من هذه المعاني هو دلالتها على اختلاف الكلام على معنى واحد عند العرب وعلى هذا الأساس قالت العرب لغة قريش ولغة تميم، وقال ابن عباس – رضي الله عنه –"نزل القرآن بلغة قريش ولسان خُزاعة
(العيني، (ت: 855هـ)، صفحة 15 جزء 20)"،
أي بلهجتهم في المصطلح الحديث كما سيأتي.
واصطلاحًا عرّفها أبو الفتح ابن جني، فقال: "أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"
(الموصلي، (ت: 392هـ)، صفحة 34 جزء 1)،

وقوله كلّ قوم كأنه قال كلّ قوم لهم لغة مختلفة عن الأخرى، فاللغة قديمًا أُستُعمِلتْ بمعنى الكلام والصوت ودلتْ أيضاً على اللغة الخاصة بقبيلة معينة، وهذا معنى قولهم في المعاجم والكتب "لغة تميم، ولغة الحجاز، ولغة طيء..." أي لهجتهم.

أمّا اللهجة: فقد جاءت بمعنى مقارب لما أُستعملتْ له اللغة، قال الخليل في اللهجة:(طرف اللسان ويُقال جرس الكلام، ويُقال فصيح اللَهْجَة واللَّهجة: وهي لغته التي جُبل عليها فاعتادها، ونشأ عليها ...)

(الفراهيدي، (ت:170هـ)،، صفحة 391 جزء 3)،

وقال ابن فارس في" لهج "(اللام والهاء والجيم أصلٌ صحيح يدل على المثابرة على الشيء وملازمته، وأصلٌ آخر يدل على اختلاط في أمره ... وسُميت لهجة لأنَّ كلاً يلهجُ بلغته وكلامهِ) (القزويني، (ت: 395هـ)،، الصفحات 214- 215 جزء 5)

فاللغة واللهجة متلازمتان في الدّلالة على المعنى نفسه في أغلب المواضع، ويرى الدكتور حاتم الضامن أنّ اللهجة هي نفسها اللغة عند القدماء فلغة تميم ولغة طيء التي جاءت في كتبهم إنما يُراد بها اللهجة، وعرّف اللهجة في الاصطلاح الحديث وقال: مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة معينة، يشترك في هذه الصفات جميع أبناء هذه البيئة، والصفات غالبًا ما تكون قضايا صوتية متعلقة بكيفية النطق (الضامن, د. حاتم، الصفحات 32 – 33).

<u>بنو تميم:</u> من المعروف إنّ قبيلة بني تميم من كبرى قبائل العرب، قال ابن حزم – رحمه الله – في أنسابهم: (وهؤلاء بنو تميم بن مرَّ بن أدّ وهم قاعدة من أكبر قواعد العرب: ولد تميم بن مرَّ هم: الحارث، وعمر، وزيد مناة)

(الظاهري، (ت: 456هـ)،، صفحة 207)،

وقال القلقشندي في نهاية الأرب عن بني تميم أنهم (بطن من بطون طباخة وطباخة من العدنانية، وهم بنو تميم بن مرَّ بن أدَّ بن طباخة) (القلقشندي ، (ت:821هـ)، صفحة 188).

والتَمِيمُ في اللغة هو: التام الخلق، وهو الشّادُ الشديد، وقِيل الشديد من الناس والخيل، والتميم: العَوذُ، والتميمة واحدتهُ وهي خرزة ملونة تُعلق في العنق كانوا يعتقدون فيها الدواء والشفاء وهي من عادات الجاهلية التي أبطلها الاسلام، والنسب إلى تميم: تميميّ (الأفريقي، (ت:711هـ)، الصفحات 69-71 جزء 12)،

ومن الجدير بالذكر إنّ لبني تميم مكانة بارزة في الإسلام ومما جاء في صحيح البخاري: (عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: لاَ أَزَالُ أُحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ بَعْدَ ثَلاَثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهَا فِيهِمْ: «هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدَّجَّالِ» وَكَانَتْ فِيهِمْ سَبِيَّةٌ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَ: «أَعْتِقِيهَا، فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»، وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ، فَقَالَ: « هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمٍ، أَوْ: قَوْمِي» (البخاري ، (ت:256هـ)، صفحة 186 جزء 5)،

وإنما يدل ذلك على حُبِّ النبي – صلى الله عليه وسلم – لهم .

أمّا منازلهم: فكانت منازلهم الأولى في أرض نجد، واليمامة، والبصرة، والبحرين، والكوفة، وبعد ذلك تفرقوا في الحواضر والمدن، وكونها من كبرى القبائل فلها تفرعات كثيرة منها بنو الحارث بن تميم، وبنو مالك بن عمرو بن تميم، وبنو الحارث بن عمر المعروفين بـ(الحبطات)، وبنو أمرئ القيس بن زيد وهم قوم رؤبة بن العجاج، وبنو الحارث بن الأعرج بن كعب وغيرهم الكثير، أمّا هذه القبيلة فاشتهرت بتاريخها الحافل بالحروب والوقائع في الجاهلية والإسلام، ومنها ما يُعرف بيوم كسرى، ويوم الوقيط، ويوم النباح وغيرها الكثير (كحالة الدمشقي، الصفحات 126-128).

لغتهم : تقدم الكلام عن قبيلة بني تميم كونها إحدى قبائل العرب العدنانية ومن أكبرها، ولهذه القبيلة لغة هي إحدى اللغات العربية الفصحى في حين كانت السيادة للغة القريشية، ولربما كان ذلك لها لما كانت عليه مكة من مركز تجاري إلى جانب الحج وساهم ذلك في تقوية لغتهم وتوخي العوارض وما أشبهها من الصفات التي تُعاب وتُذم لدى باقي القبائل، إلى جانب ذلك العامل الأقوى هو نزول الوحي بلغتهم، قال الزركشي (أَنْزَلَ اللَّهُ القرآن بِلُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ إِلَّا قَلِيلًا فَإِنَّهُ نَزَلَ بِلُغَةِ التَّمِيمِيِّينَ) (الزركشي، (المتوفى: 794هـ)، صفحة 285 ج 1)،

الدراسات التي تناولت اللغة التميمية كثيرة ومتنوعة بين كتب وبحوث ومقالات، فالدكتور صبحي الصالح أفرد فصلًا في كتابه (دراسات في فقه اللغة) أسماه: "لهجة تميم وخصائصها "، وفصّل القول في بعض ما ورد من ظواهر اللهجة عندهم، وقال فيه أيضاً: (والخلاف حوله في أصل لهجتي قريش وتميم أوسع نطاقًا مما نُقَدِّرُ أو نستشعر، وسنرى أنّ لهجة قريش، التي جعلتها العوامل السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية اللغة العربية الفصحى المقصودة عند الإطلاق، لم تكن في جميع الحالات أقوى قياسًا من لهجة تميم ؛ بل كثيرًا ما تفوقها في بعض ذلك تميم...)
(الصالح, د. صبحي إبراهيم، (المتوفى: 1407هـ)، صفحة 72).

من ظواهر هذه اللغة أو اللهجة عند بني تميم:

1. ما صرح به ابن جني – رحمه الله – قوة القياس في" ما " التميمية قال: (من ذلك اللغة التميمية في "ما " هي أقوى قياسًا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالا...) (الموصلي، (ت: 392هـ)، صفحة 126 جزء 1)،
ووضح ابن عقيل – رحمه الله – سبب ذلك في شرحه على الألفية قال : (وذلك لأن ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص فحقه ألا يعمل)
(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 302 جزء 1)،
فـ(ما) أُجريتْ مجرى هل في عدم التخصص بالفعل أو الاسم فأهملوها بنو تميم.
2. ما أورده إمام النحاة سيبويه – رحمه الله – في باب الهمزة ذكر أنّ تحقيق الهمز لغة تميم والحجاز لا تحقق الهمز إلّا في الضرورة كما في " سأل " فالنطق بالهمزة هو لغة تميم،(سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 543 جزء 3)،
3. وعلى هذا يُقال تميم تهمز والحجاز تُلين.
4. كذلك ذكر سيبويه أنّ تميم تكسر أوائل الأفعال المضارعة ، عدا ما كان أوله ياء في ما كان ثلاثيًا مكسور العين " فَعِلَ " فيقولون في عَلِمَ : تِعلَم – وهو القياس – ويقولون في ما أوله ياء : يَعلم ، في حين أن الحجاز تفتح الأول على العموم. (سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 113 جزء 4).
5. وذكر ابن فارس– رحمه الله – العنعنة عن تميم فقال: (أما العَنْعَنة الَّتِي تُذكَر عن تَميم فقلبهم الهمزةِ فِي بعض كلامهم عيناً. يقولون: " سمعتُ عَنَّ فلانًا قال كذا "، يريدون "أَنَّ". ورُوي فِي حديث قَيْلَة: " تَحسب عَنِّي نائمةٌ" قال أبو عُبيد: أرادت تَحْسب أنّي، وهذه لُغة تميم. قال ذو الرمّة:
أَعَنْ ترسَّمت من خرقاء منولة *** ماءُ الصَّبابة من عَيْنيك مَسْجُومُ

أراد " أأن "، فجعل مكان الهمزة عيناً) (القزويني الرازي، (المتوفى: 395هـ)،، صفحة 29)،

فجعل هذه الظاهرة في باب اللغات المذمومة؛ لكونها من العوارض التي تعرض في لسان العرب، كذلك يبدلون العين بدل من الهمزة في بعض المواضع كما في " الخبء " يقولون فيه الخبع، قال الخليل: (الخَبَعُ في لغة تميم يجعلون بدل من الهمزة عينًا، وَخَبَعَ الصّبيُّ خُبوعًا: اي فُجِمَ من شدة البكاء) (الفراهيدي، (ت:170هـ)،، صفحة 123 جزء 1).

6. كما تذكر عن بني تميم " الكشكشة ": وهي إبدال كاف الخطاب للمؤنث شينًا مكسورة وهي من العوارض أيضاً قال الثعالبي فيها (الكَشْكَشَةُ تَعْرِضُ في لُغَةِ تَمِيم كقولهم في خِطَابِ المؤنَّثِ: ما الذي جَاءَ بِشِ؟ يُرِيدُونَ: بِكِ وَقَرَأَ بَعْضُهُم:

قَدْ جَعَلَ " رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيّاً " لقولِهِ تعالى: ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيّاً﴾{ مريم :24}) (القزويني الرازي، (المتوفى: 395هـ)،، صفحة 90).

7. ومن خصائص لغتهم أيضاً في اسم الإشارة ((أُولئك)) أنهم يقصرونه بالألف قال الخليل فيه: (يُقصر لغة تميم، وأهل الحجاز يمدون، والهاء في أوله زيادة للتنبيه إذا قلت هؤلاء) (الفراهيدي، (ت:170هـ)،، صفحة 370 جزء 8)،
وذكرها أيضاً ابن عقيل وجعل لغة المد– وهي لغة أهل الحجاز– الأفصح، وهي الواردة في القرآن الكريم لذلك اختارها المصنف فقال (المدّ أولى) أي أفضل من القصر، والثانية لغة بني تميم وهي القصر ويكون بالألف
(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 133 جزء 1)،
فعلى لغة تميم تكون ((أُولى))، وعلى لغة الحجاز ((أُولاء)).

8. كذلك ورد عنهم انهم يكسرون حرف الشين في العدد عشرَة فيقولون: (إحدى عشِرة امرأة، واثنتا عشِرة امرأة) بكسر الشين وذكر ذلك ابن عقيل عنهم . (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 71 جزء 4)،
وقال ابن جني (فقال بنو تميم: إحدى عشِرة واثنتا عشِرة إلى تسع عشِرة بكسر الشين، وقال أهل الحجاز: عشْرة بسكونها) (الموصلي بن جني، (المتوفى: 392هـ)، صفحة 85 جزء1).

المبحث الأول: السلوك النحويّ

المطلب الأول: إعراب " سِنِين " بالحركات:

جاء في شرح الألفية في باب " المعرب والمبني " إنّ (سنون) جمع سنة وهي اسم جنس مؤنث – أُلحقت بجمع المذكر السالم لعدم اكتمال شروط الجمع إذ إنّها لغير العاقل، وذكر الشارح – رحمه الله – أنّ إشارة المصنف بقوله " ومثل حين قد يرد "إلى أنَّ سنين لها لغة أخرى، تجري فيها مجرى " حين " في الإعراب؛ أي تخرج كونها ملحقة بجمع المذكر السالم، فبدل أن تعرب بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، فتثبت الياء وتعرب بالحركات على النون، وهذه اللغة منسوبة لبني تميم كما أشار المحقق العلّامة محمد محيي الدين عبد الحميد إلى ذلك فقال عن اللغة الأولى – وهي الإعراب بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا – هي لغة الحجاز وعلياء قيس، وأما بعض بني تميم وبني عامر فيقولون: هذهِ سنِينٌ، ورأيتُ سينِينًا، ومررتُ بسنِينٍ ، وهي اللغة الأخرى بإثبات الياء والإعراب بالحركات على النون كما تقدم، ويجوز حذف التنوين لكن الأكثر إثباته ، وذكر الشارح أيضاً أن هناك خلافا في القياس على هذه اللغة، وذهب إلى أنّ ذلك لا يطّرد؛ أي إنّه مقصور على السماع . (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، الصفحات 63–64–65 جزء 1)،

ومن ذلك حديث النَّبِيّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في دُعائه على المشركين من أهل مكة قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِينَ يُوسُفَ» (الدارقطني، (المتوفى: 385هـ)، صفحة 369 جزء 2)

في احدى الروايتين، والرواية الأخرى " كسِنِي يُوسُفَ " بإلحاقها بجمع المذكر السالم وحذف النون للإضافة على اللغة المشهورة، كما يُفهم أيضاً من كلام المحقق أنّه إمّا أن يكون النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – تكلم بهذه اللغة، أو يكون راوي الحديث من تلك القبيلة فنقل الحديث بالمعنى، لجواز ذلك عند قسم من أهل الحديث
(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 64 جزء 1).

وتحدث أكثر النحاة عن هذه اللغة فنجد أنّ سيبويه ذكرها دون أن يشير إلى أنها لغة تميم إشارة صريحة وقال نقلا عن الخليل: (من قال مسلمينٌ كما ترى، جعله بمنزلة قولهم: سنينٌ كما ترى..)(سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 232 جزء 3)،

وذلك بجعل "مسلمينٌ " اسم لشخص أو أُجري مجرى " سينينٌ "، وأغلب النحاة أخرج هذه اللغة عن القياس وجعلوها مقصورة على السماع، عدا بعض النحاة ومنهم الفرّاء الذي جعل ذلك مطّردًا؛ أي كثيرًا كما ذكر الاشموني في شرحه (مجيء الجمع مثل حين "عِنْدَ قَوْمٍ" من النحاة منهم الفراء "يَطَّرِدْ" في جمع المذكر السالم وما حُمل عليه)
(الأُشْمُوني ، (المتوفى: 900هـ)، صفحة 64 جزء 1)،
مما ورد في الشعر على هذه اللغة قول الشاعر:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيْنَهُ *** لَعِبْنَ بِنَا شِيْبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

(المرادي، (المتوفى: 749هـ)، صفحة 335 جزء 1)

إذ التزم في "سنين" النون مع الإضافة وأعربها بالحركات على النون، ولو نظرنا للهجتنا العامية لوجدنا هذا الاستعمال شائع، فلا أذكر أنّى سمعت في العامية لفظة " سنون " بل إنّ الشائع في الاستعمال هو" سنين " ففي العامية نقول: " مرَّت علينا سنينٌ " وهي هنا في موضع رفع، كذلك لا نحذف النون لو أضفناها إلى اسم كما لو قلنا " نفذتْ سنينُ العمرِ " والله اعلم.

المطلب الثاني: لغةُ القصر في " أولئك":

ذكرَ الشارح ابن عقيل – رحمه الله – في باب " اسم الإشارة " أنّ " أُولى " اسم اشارة يُشار به إلى مطلق الجمع سواء كان المشار إليه مُذكرًا، أم مؤنثًا، للعاقل منهما أم لغير العاقل والأكثر استعماله للعاقل، وفي هذا الاسم لغتان الأولى: هي لغة الحجاز (قريش)، وهي المدُّ (أولاء)، والثانية لغة بني تميم، وهي القصر(أولى)، ولغة الحجاز هي الواردة في القرآن

(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، الصفحات 132-133 جزء 1)،
ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ هُمْ أُولَاءِ عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴾ { طه : 84} .
وقد يلحق اسم الإشارة المتقدم حرف التنبيه (ها)، كما يلحقه (كاف الخطاب) إذا كان المشار إليه بعيدًا، قال ابن هشام في ذلك: (وليست ها من جملة اسم الإشارة وإنما هي حرف جيء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه بدليل سقوطه منها جوازًا في قولك ذا وذاك ووجوبًا في قولك ذلك ولا الكاف اسم مضمر مثلها في غلامك لأنّ ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإضافة وذلك ممتنع لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف لأنّها ملازمة للتعريف وإنما هي حرف لمجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب وتلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد) . (جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، صفحة 183)،
كما ذكر ابن هشام أيضاً أنّه جواز الجمع بين اللام والكاف في لغة القصر (لغة تميم) فتقول في أولا: أولاك، أو أولالك، وذكر أيضاً امتناع الجمع بين اللام والكاف في لغة المدّ (الحجاز) فيكون أولئك من غير اللام (جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، صفحة 183).

وإلى جانب هاتين اللغتين هناك لغات أخرى لم يذكرها ابن عقيل وذكرها ابن مالك في شرح التسهيل قال: (حكى الفراء أنّ المدّ في "أولاء وأولئك" لغة الحارثيين، وأن القصر فيهما لغة التميميين. وهذا هو المأخوذ بـه، لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأي، والرواية أولى من الرأي. و" هُلاءِ" في "أولاء" من باب إبدال الهمزة هاء، وهو باب واسع، وأما "أولاءُ" بضم الهمزتين، و" وأولاءِ" و"أولئك" بإشباع الضمة فلغتان عربيتان ذكرهما قطرب ...) (الجياني، (المتوفى: 672هـ)، صفحة 241 جزء 1)،
وذكر هذه اللغات المُرادي أيضاً، وقدم لغة الحجاز، قال: (وفيه لغتان: القصر: وهي لغة بني تميم، والمد: وهو لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وبها جاء القرآن ولهذا قال: "والمد أولى" وقد حكي فيه لغات أخرى...)
(المرادي، (المتوفى: 749هـ)، صفحة 408 جزء 1).
ولعلّ هذا التقديم أساسُه أنّ لغة المد هي الواردة في القرآن دون ورود لغة القصر.

المطلب الثالث: " ما " التميمية:

ذَكرَ المصنف– رحمه الله – في هذا الباب " فصلٌ في ما ولا ولاتَ وإن المشبهات بِلَيسَ " أن قسماً من هذه الحروف يعمل عمل ليس في الجمل الاسمية، أما "ما" ففيها لغتان وهما لغة تميم، والحجاز. وهي على لغة تميم لا تعمل شيئًا كما قال ابن عقيل معلّلًا ذلك لكونها حرفا غير مختص: « أما "ما" فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئا فتقول " ما زيدٌ قائمٌ "، فزيدٌ مرفوع بالابتداء وقائمٌ خبره ولا عمل لـ(ما) في شيء منهما وذلك؛ لأن ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو " ما زيدٌ قائمٌ " وعلى الفعل نحو "ما يقومُ زيدٌ" وما لا يختص فحقه ألّا يعمل، ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل ليس لشبهها بها في أنّها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو " ما زيدٌ قائمًا "، قال الله تعالى:

﴿ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ {يوسف :31}...» (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 302 جزء 1).

ورأي إمام النحاة سيبويه في ذلك ان القياس هو الإهمال قال: (وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس ما كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار، وأمّا أهل الحجاز فيشبّهونها بلَيْسَ)

(سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 57 جزء 1)،

كما صرح بذلك ابن جني في كتابه " الخصائص " على نحو ما ذكره في باب " تعارض السماع والقياس " قال : (من ذلك اللغة التميمية في "ما " هي أقوى قياسًا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالًا. وإنما كانت التميمية أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم كـ(هل) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ كما أن " هل" كذلك. إلّا أنك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك فالوجه أنْ تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أنّ القرآن بها نزل...) . (الموصلي، (ت: 392هـ)، صفحة 126 جزء 1)،

ويُفهم من كلامه – رحمه الله – أنّ القياس إهمالها لعدم اختصاصها بجملة معينة – الاسمية والفعلية– ، لكن الفصيح هو لغة الحجاز ، لأمرين تقدم ذكرهما في قول ابن جني، الأول: نزول القرآن بها ، والثاني: سهولة الاستعمال ، وربّما أراد به الخِفَّةَ والسهولة في النطق.

و" ما " الحجازية لا تعمل إلّا بستة شروط ذكر المصنف أربعة ، وأضاف الشارح اثنين وفي حال انتقض شرط من هذه الشروط بطل الإعمال ووجب الإهمال عند أهل الحجاز فتصبح "ما" في كلتا اللغتين مهملة، ومن ذلك قوله تعلى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ { يس :15} ، فهذه بلغة الحجاز واهملت لانتقاض نفيها بـ(إلّا) وهو أحد الشروط

(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، الصفحات 303–307 جزء 1)،

وسيبويه – رحمه الله – يرى في هذه الحال السابقة استواء اللغتين اي؛ لغة تميم والحجاز تساوت في عدم إعمال "ما" ، واتباع القياسِ في إهمالها لكونها حرفا غير مختص، قال: (ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلّا من درى كيف هي في المصحف ... وتقول: ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ، تَستَوِي فيه اللغتان...)

(سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 59 جزء 1)،

وممّا ورد في كتب القراءات إنّ لبني تميم قراءةً بالرفع من ذلك ما ذكره أبو زرعة في كتابه " حجة القراءات " قال: (وجه الرفع في قوله ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ {المجادلة : 2} أنّه لغة تميم قال سيبويه وهو أقيس الوجهين وذلك أنّ النفي كالاستفهام فكما لا يغير الاستفهام الكلام عمّا كان عليه في الواجب ينبغي ألا يغيره النفي عمّا كان عليه في الواجب ووجه النصب أنّه لغة أهل الحجاز والأخذ بلغتهم في القرآن أولى)

(ابن زنجلة، (المتوفى: 403هـ)،، صفحة 703).

وكل ما تقدم من كلام وآراء لنحاة البصرة نجده متقاربًا ومتشابهًا فلا يبدو فيه خلاف بينهم في ما سبق، وذكر السيوطي في (همع الهوامع) أنّ للكوفيين رأياً مغايراً لكلام أهل البصرة وَرَدَّ على هذا الرأي قالاً: (وزعمَ الكوفيون أنَّ "ما" لا تعمل شيئًا في

لغة الحجازيين وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها والمنصوب على إسقاط الباء لأنّ العرب لا تكاد تنطق بها إلّا بالباء فإنْ حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره ورُدّ بكثير من الحروف الجّارة حُذفت ولم ينصب ما بعدها...)
(السيوطي، (المتوفى: 911هـ)،، الصفحات 447-448 جزء 1)،
وقد تبينت لدينا أيضاً أوجه الخلاف بين ما التميمية، وما الحجازية ، أمّا أوجه التشابه فيقول الدكتور فاضل السامرائي: « يذكر النحاة أوجه المشابهة فيقولون: إنّ كليهما تدخل على المبتدأ والخبر، وان كانت ما لا تختص بالدخول على الجمل الاسمية ، وكلاهما لنفي الحال ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس...»
(السامرائي، صفحة 252 جزء 1).

المطلب الرابع: زيادة الباء في خبر " ما " التميمية:

ذكرَ ابن عقيل في الباب المتقدم أيضاً، أنّ قومًا من النحاة يفرقون بين الحجازية والتميمية على أساس أن "ما" في لغة تميم لا تلحقها الباء الزائدة، ومنهم أبو علي الفارسي كما ذكر وردّ على ذلك قائلًا: (ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية خلافا لقوم بل تزاد بعدها وبعد التميمية وقد نقل سيبويه والفراء –رحمهما الله تعالى– زيادة الباء بعد ما عن بني تميم فلا التفات إلى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم. وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك فمرةً قال لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية ومرةً قال تزاد في الخبر المنفي) (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 309 جزء 1)،

ومن ذلك ما جاء في شعر الفرزدق – هو من شعراء بني تميم – قال: لعمركَ ما مَعْنٌ بِتاركِ حقَّهِ *** ولا مُنْسِئُ معنٌ ولا مُتَيسرُ (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 309 جزء 1) (سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 63 جزء 1)

ودليل آخر في إحدى القراءات كما ذكر ابن هشام في قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ {المجادلة : 2} برفع " أمهاتُهم "على لغة تميم، وقراءة أخري كما ذكر بباء زائدة (بأمهاتِهم)، وقال: تحتمل فيه الحجازية والتميمية خلافًا لأبي عليّ والزمخشري زعما أن الباء تختص بلغة النصب، يريد بلغة النصب لغة الحجاز في نصب خبر ما (جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، صفحة 255)،

وهذه الباء الزائدة ليست مقتصرة بدخولها على خبر " ما " فقط ، فهي تدخل على خبر ليس، و لا، وكذلك تدخل على خبر كان المنفي، والغرض المعنويُّ من هذه الباء الزائدة في الكلام – كما يرى الدكتور فاضل السامرائي – هو تأكيد النفي، و من ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخر وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ {البقرة : 8}، فالباء في قوله (بمؤمنين) هي لتأكيد النفي والله أعلم ، فكما استعملت العرب اللّام للتأكيد في الكلام المثبت نحو " إنَّ عمرًا لمنطلقٌ " ، كذلك استعملوا الباء لتأكيد النفي، كما تقدم في الشواهد والأمثلة (السامرائي، صفحة 260 جزء 1).

المطلب الخامس: " لا " التميمية:

تقدم في المطلب الثالث أنّ بني تميم لا يعملون ما لكونها حرفا غير مختص، وذكر ابن عقيل أنّ لغة أهل الحجاز إعمالها عمل ليس فيجروها مجرى ما كما تقدم ولا تعمل عندهم إلّا بشروط ثلاثة ذكرها ابن عقيل، أما التميميون فلغتهم في " لا " الإهمال وعدم إعمالها في شيء (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 312 جزء 1)،

فبنو تميم يقولون: لا معروفٌ ضائعٌ؛ فيرفعون على ذلك الابتداء، وذكر ابن هشام ذلك ويرى وجوب تكريرها في لغة تميم قال: (إعمال لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضاً وأما بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها)

(جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، صفحة 258)،
ويرى ابن يعيش أن بني تميم لا يظهرون خبرها، قال: (إنما خصّ أهل الحجاز دون غيرهم، لأن أهل الحجاز يظهرون الخبر فيظهر فيه العمل، وبنو تميم لا يظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل)
(الأسدي الموصلي،، (المتوفى: 643هـ)، صفحة 263 جزء 1)،
يريد به اختصاص أهل الحجاز بالإعمال، ويظهر من ذلك أنّه ثَمَّةَ خلاف بين النحاة على إعمال " لا " أشار إليه العلّامة محمد محيي الدين نقلًا عن أبي حيان قال: (لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلّا صاحب المغرب ناصر المطرزي، فأنّه قال فيه: بنو تميم يهملونها، وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونهما دون طيء، وفي البسيط: القياس عند تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها)
(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 312 جزء 1)
(السيوطي، (المتوفى: 911هـ)،، صفحة 458 جزء 1)،

وقد أشار لهذا الخلاف أيضاً الدكتور فاضل السامرائي وله رأي مُختلف في حذف خبرها عمّا تقدم، قال: (وقد أنكر كثير من النحاة إعمال لا عمل ليسَ، وقال آخرون هو قليل خاص بلغة الحجاز، والغالب على خبرها يكون محذوفًا حتى قيل هو لازم الحذف والصحيح جواز ذكره إذا عُلم ووجوب ذِكرهُ إذا جُهل) (السامرائي، الصفحات 258–259 جزء 1)

المطلب السادس: الضمير الواقع في "عَسَى" العائد على الاسم السابق لها

تحدثَ الشارح ابن عقيل – رحمه الله – في باب "أفعال المقاربة" عن عسى: وهي فعل ماضٍ غير متصرف " جامد "، ويُستعمل تاما وناقصا، وعسى هذه اختصت من بين أفعال المقاربة بأنَّها ان سُبقت باسم جازَ فيها إضمار ضمير، وهذا الضمير يعود على الاسم المتقدم عليها، وهذا الإضمار هو في لغة بني تميم فيقولون: زيدٌ عسى أَنْ يقومَ، ففي عسى ضمير مستتر تقديره "هو"، وهذا الضمير يكون في موضع رفع على الفاعلية وهو عائد على الاسم المتقدم لها " زيدٌ "، و" أَنْ يقومَ" تُؤول بمصدر، يكون هذا المصدر في موضع نصب على المفعولية، ما تقدم من كلام فهو لغة بني تميم، أما أهل الحجاز فيجردون عسى من الضمير ويجعلون ما بعده في موضع رفع بها، فـ(أَنْ يقومَ) عند أهل الحجاز هي المرفوعة بـ(عسى) (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، الصفحات 342–342 جزء 1)،

وذكر هذه اللغة أكثر النحاة قال سيبويه: (ومن العرب من يقول: عسَى وعسيَا وعسَوا، وعستْ وعستَا وعسيْنَ. فمن قال ذلك كانت أن فيهن بمنزلتها في أنَّها منصوبة) (سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 158 جزء 3)،
يريد من كلامه الأخير بأنَّ "ان" والفعل بعدها في موضع نصب بـ(عسى) على المفعولية، هي اللغة التميمية كما ان الضمائر تظهر في التثنية والجمع والتأنيث قال ابن عقيل: (فتقول على لغة تميم: هند عست أن تقوم والزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا والهندان عستا أن تقوما والهندات عسين أن يقمن وتقول على لغة الحجاز: هند عسى أن تقوم والزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا والهندان عسى أن تقوما والهندات عسى أن يقمن ...)
(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 343 جزء 1)،
ويذهب ابن هشام في أوضح المسالك إلى ان الأفصح هو خلو عسى من الضمير، يريد بذلك لغة الحجاز، وهي الواردة في القرآن قال تعالى: ﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَ﴾ {الحجرات : 11} ، موضع الاستشهاد: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونُوا﴾، ﴿عَسَى أَنْ يَكُنَّ﴾. حيث جاءت "عسى" تامة، و" أن والفعل بعدها " محلها الرفع على الفاعلية في كلا الموضعين، وهو الأفضل(جمال الدين ابن هشام، (المتوفى: 761هـ)،، صفحة 309 جزء 1).

المطلب السابع: نصب الجزأين بـ(إنَّ وأَخَواتِها):

ذكرَ محقق الكتاب العلّامة محمد محيي الدين عبد الحميد في باب " إنَّ وأَخَواتِها " أنَّ ابنَ سلّام الجُمحي نسبَ إلى جماعة من بني تميم أنّهم ينصبون بـ(إنَّ وأخواتها) جُزأَي جملة الابتداء؛ أي المبتدأ والخبر، وذكرَ أنّهم قوم الراجز رؤبة بن العجاج، وذكر أيضاً أنّ أبا حنيفة الدينوري ينسبها لبني تميم عامة، وجمهور النحاة لا يوافقون هذا الرأي وقد أخرجوا ما ورد من أشعار بني تميم وكلامهم على التأويل (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 348 جزء 1)،

إذ ان جمهور النحاة يجمع على أنَّ (إنَّ وأخواتها) تنسخ عمل المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اسمًا وترفع الخبر خبرًا لها، وابن سلَّام ذكر خلاف ذلك في الطبقة الأولى من الجزء الأول من كتابه "طبقات فحول الشعراء" ونسبهُ لبني تميم قال: (قَالَ العجاج " يَا لَيْت أَيَّامَ الصِّبَا رواجعَا ... " ، وهى لُغَة لَهُم سَمِعت أَبَا عون الحرمازى يَقُول " لَيْت أَبَاك مُنْطَلقًا " و" ليت زيدا قَاعِدا"، وأخبرني أَبُو يعلى أَنّ منشأه بِلَاد العجاج فَأَخذهَا عَنْهُم) (الجمحي، (المتوفى: 232هـ)، الصفحات 78–79 جزء 1)،

وأغلب النحاة كما تقدم يُخرج ذلك على التأويل ومنهم سيبويه إذ قال في ذلك: (ومثل ذلك قول الشاعر: يا ليتَ أيامَ الصِّبَا رَواجِعَا... فهذا كقوله: ألا ماء باردًا، كأنه قال: ألا ماء لنا باردًا، وكأنه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال: يا ليت أيامَ الصبا أقبلتْ رواجعَ) (سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 142 جزء 2)،

فهو يُخرجه على التأويل لا على ما ذكره ابن سلَّام أنّ بني تميم ينصبون بها الجزأين، فـ(أيامَ) عنده منصوبة على إنها اسم ليتَ، و(رَواجِعَا) منصوبة بفعل محذوف تقديره (أقبلت)، ولم يذكر ابن مالك هذه اللغة في الألفية وذكرها في الكافية ونسب جواز القول بذلك للكوفيين قال: ((ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بـ"ليت" وغيرها من أخواتها، ويستشهد بقول الراجز العماني:

كأن أذنيه إذا تشوفا *** قادمةً أو قلما محرفا

وبحديث (الدمشقي، (المتوفى: 774هـ)، صفحة 342 جزء 2)

رُوي وهو:" إنّ قعر جهنم سبعين خريفًا" ...)) (الطائي الجياني، (المتوفى: 672هـ)، صفحة 118 جزء 1)،

وكلا الشاهدين مخرجة عنده على التأويل، وحكى هذه اللغة ابن هشام أيضاً ورأيه فيها التأويل قال في حديثه عن ليتَ ولعلّ : (حكمه أَن ينصب الاسم وَيرفعَ الخَبَر، قالَ الفرَّاء وَبَعض أَصحابه وَقد ينصبهما ... وزعم يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب وحكى " لعلّ أباكَ منطلقًا " وتأويله عندنا على إضمار يوجد وعند الكسائي على إضمار يكون)

(الطائي الجياني م.، (المتوفى: 672هـ)، الصفحات 376–377)،

والظاهر من كلامه أنّ رأي بعض النحاة جواز ذلك مع تقليل وقوعه في الكلام.

المطلب الثامن: إتباعُ المُستثنى بـ(إلّا) في الاستثناء المنقطع غير الموجب:

قال المُصنف في باب الاستثناء:

إِتْبَاعُ ما اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ *** وعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 209 جزء 2)

وذكرَ شارح الألفية في هذا الباب أنّ المستثنى بـ(إلا) إذا كان منقطعًا عن المستثنى منه، أي إنّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وكان الاستثناء غير موجب – وهو الاستثناء المسبوق بالنفي أو شبهه كالنهي والاستفهام – كما في (ما قام القوم إلّا حمارٌ)، فالحمار ليس من جنس القوم وفي هذا النوع من الاستثناء يتعين النصب على الاستثناء عند الحجاز فيقولون: (إلّا حمارًا) بالنصب، أما بنو تميم فيُجيزون فيه الاتباع على البدلية فيقولون: (حمارٌ) بالرفع على البدلية من

(القوم)، فيقولون: "ما قامَ القومُ إلّا حمارٌ"، و "وما ضَربْتُ القومَ إلّا حمارًا "، و "ما مَررْتُ بالقومِ إلّا حمارٍ" ، فيتبعون المستثنى بالمستثنى منه في كل ذلك (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 215 جزء 2).

وذكرَ هذه اللغة سيبويه وجعلها في باب " ما يُختار في النصب " قال: (أما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلّا حمار، ولكنه ذكر أحدا توكيدا لأنّ يُعلم أن ليس فيها آدميّ) (سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 319 جزء 2)،

وهو في ذلك يرى أنهم ذكروا المستثنى منه توكيدًا للمستثنى، وابو العباس المبرِّد يرى في تفسير الرفع في لغة تميم جائز من وجهين هما التوكيد والبدل وهذا في قوله: (وتفسير رفعه على وجهين أحدهما أنّك إذا قلت ما جاءني رجل إلّا حمار فكأنك قلت ما جاءني إلّا حمار وذكرت رجلا وما أشبهه توكيدًا فكأنه في التقدير ما جاءني شيء رجل ولا غيره إلا حمار، والوجه الآخر أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءني من الرجال على التمثيل كما تقول عتابك السيف وتحيتك الضرب...) (المبرّد، (المتوفى: 285هـ)، صفحة 413 جزء 4)، وما وقع من ذلك في كتاب الله العزيز قرأَهُ بنو تميم بالرفع كما اشارَ إلى ذلك سيبويه وكذلك المبرَّد أن بني تميم تقرأ قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى١٩إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى٢٠﴾ [الليل: 19–20] ، ويقرؤون قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء :157] برفع المستثنى في كلا الآيتين ، والقياس عندهما التزام النصب وهو على لغة الحجاز (سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، الصفحات 322–323 جزء 2) (المبرّد، (المتوفى: 285هـ)، الصفحات 413 –414 جزء 4) ،

ولا يعني ذلك أنّ بني تميم توجب بالاتباع أو أنّه أصل بل هو الخيار الثاني لتسامحهم في جوازه، كذلك يُجيزوه في جميع المواضع، قال الدكتور فاضل السامرائي في ذلك: (أمّا في لغة تميم فالنصب راجح ويجوز الاتباع عندهم على البدلية، فإن لم تصح البدلية وجب النصب أيضاً عند بني تميم، نحو "ما زاد هذا المالُ إلّا ما نقص وما نفعَ إلّا ما ضرّ" . ويبدو أنّ اختيار النصب في المنقطع أو إيجابه على لغتي أهل الحجاز وتميم إنما هو عائد إلى التساهل في الإبدال وعدمه، وذلك أنّ أهل الحجاز كما يبدو متشددون في الإبدال من المنقطع، فيمنعون الإتباع، وأما التميميون فقد يتسامحون فيه، ولهذا كان النصب عندهم راجح على الأصل) (السامرائي، الصفحات 253–254 جزء 2).

المطلب التاسع: إتباعُ المُستثنى " غير" في الاستثناء المنقطع غير الموجب:

ذكرَ الشارح في هذا الباب أنّ من أدوات الاستثناء إلى جانب إلّا (غير)، وحكم المستثنى بها الجرُّ، لإضافتها إليه فتأخذ مكانه وإعرابه، وكما تقدم في المطلب السابق في أنّ بني تميم يُتبعون المستثنى إذا كان الاستثناء منقطعًا ومسبوقًا بنفي أو شبهه، كذلك يُتبعون (غير)، ولغة غيرهم من العرب النصب على الاستثناء، فيقولون (ما قامَ احدٌ غيرُ حمارٍ)، بالرفع على لغة تميم والنصب لغة غيرهم(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، الصفحات 225–226 جزء 2)،

قال سيبويه (وكلُ موضع جاز فيه الاستثناء بالّا جاز بغيْر، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلّا، لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلّا. ولو جاز أن تقول: أتاني القومُ زيدًا، تريد الاستثناء ولا تذكر إلّا لما كان إلا نصبًا) (سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 343 جزء 2)،

ويبدو أن معنى المغايرة الذي تحمله جعلها تستعمل كأداة استثناء فأصبح يُستثنى بها وتجري مجرى إلا (السامرائي، صفحة 262 جزء 2)،

وقد وقعتْ في القرآن الكريم في موضع المستثنى المنقطع غير الموجب في قوله تعلى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ {النساء :95}، قال أبو إسحاق الزجاج في هذه الآية: ((يجوز أن يكون " غَيْرُ " رفعًا على جهة الاستثناء. المعنى لا يستوي القاعدون والمجاهدونَ، ويجوز أن يكون ﴿غيرَ أولي الضرر﴾ نصبًا على الاستثناء من (القاعدين). المعنى:

لا يستوي القاعدون إلَّا أولي الضرر. على أصل الاستثناء النَّصْبُ...أما الرفع والنصبُ فالقراءَة بهما كثيرة)) (الزجاج ، الصفحات 92-93 جزء 2)،

فيُحتمل من قوله أنّ وجه الرفع هو اللغة التميمية، ووجه النصب هو اللغة الحجازية .

المطلب العاشر: منع صرف ما كان اسمًا للمؤنث على زنة "فَعَالِ":

تحدثَ ابن عقيل – رحمه الله – في باب "ما لا ينصرف" إنّه إذا كان الاسم علماً لمؤنث على وزن "فَعَالِ" كـ (حَذامِ، ورَقاشِ)، ففيه لغتان: الأولى لغة أهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقًا فيقولون: هذهِ حذامِ، ورأيتُ حذامِ، ومررتُ بحذامِ. والأخرى لبني تميم، ولغتهم فيها إعرابها إعراب ما لا ينصرف لِاجتماع علتي العلّمية والعدل، فهي عندهم في الأصل(حاذمة، وراقشة) فعُدلت إلى(حَذامِ، و رَقاشِ)، كما عُدِلَ عُمَر عن عأمر، وتصرف عندهم إذا أُريد بها النكرة؛ أي تخرج من كونها اسم معرفة إلى اسم نكرة، بزوال إحدى العلّتين عنها وبقاء علَّة واحدة

(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، الصفحات 336-337 جزء 3)،

وسيبويه – رحمه الله – ذكر ذلك وذهب إلى أنّ القياس هو اللغة التميمية معلّلًا ذلك قال: (واعلم أنَّ جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإنَّ بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسمٍ لا ينصرف؛ وهو القياس، لأنَّ هذا لم يكن اسمًا علمًا، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعال محدودًا عنه، وذلك الفعل أفعل؛ لأن فعال لا يتغير عن الكسر، كما أنَّ أفعل لا يتغير عن حال واحدة. فإذا جعلت أفعل اسمًا لرجل أو امرأة تغَّير وصار بمنزلة الأسماء، فينبغي لفعال التي هي معدولة عن أفعل أن تكون بمنزلته بل هي أقوى. وذلك أنَّ فعالِ اسمٌ للفعل، فإذا نقلته إلى الاسم الشيء هو مثله والفعل إذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو منه أبعد)

(سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 277 جزء 3)،

فيبدو من ذلك نقل (فَعالِ) من اسم فعل أمر إلى اسم علم وتركه على حاله دون تغيير يبعده من الاسمية، أمّا تميم فتجعله علماً لمؤنث معدولًا عن أصله وتمنعه من الصرف فيقولون : هذه حذامُ، ورأيتُ حذامَ، ومررتُ بحذامَ، وإن قصدوا بها النكرة صرفوها فيقولون: هذه حذامٌ، ومررتُ بحذامٍ، قال الجوهريُّ: (يقولون: هذه رقاشُ بالرفع وهو القياس، لأنه اسم علم وليس فيه إلّا العدل والتأنيث. غير أنّ الأشعار جاءت على لغة أهل الحجاز. قال الشاعر لجيم بن صعب: إذا قالتْ حذامِ فصدقوها *** فإن القول ما قالت حذامِ)

(الجوهري الفارابي ، (المتوفى: 393هـ)، صفحة 1007 جزء 3)،

وابن هشام يرى إنّ بني تميم تنقسم لغتهم في حذام ونحوها على قسمين أما القسم الأول فهو لغة بعض بني تميم فهم يعربوها إعراب مالا ينصرف مطلقًا، أما القسم الآخر فهي لغة عموم بني تميم وهي التفريق بين أنْ يكون هذا الاسم مختوم بالراء فيبنونه على الكسر كما في لغة الحجاز مثل (سفارِ، وحضارِ)، أو لم يكن مختومًا بالراء فيمنعوه من الصرف كـ(رقاش، وحذام، وقطام) (جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، صفحة 123).

المَبحث الثاني: السلوك الصرفيّ:

المطلب الأول: إخلاص الضم في " بُوعَ ":

تحدثَ ابن عقيل – رحمه الله – في شرحهِ على ألفية ابن مالك عن بناء الفعل للمفعول في باب " النائب عن الفاعل " إنّ الفعل إذا كان ثلاثيًا معتل الوسط يكون في بنائه للمفعول ثلاثة أوجه في فاء هذا الفعل هي: إخلاص الكسر نحو قِيل، وإخلاص الضَّمِ نحو قُول، والاشمام الذي هو: " الاتيان بفاء الفعل بحركة بين الضّم والكسر " نحو قيلَ. وذكر في اللغة

الثانية انها لغة بني دُبير و بني فَقعس وهما من فصحاء بني أسد .(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، الصفحات 114-115-117 جزء 2).

وأنشد الشارح قول الراجز رؤبة بن عبد الله العجاج – وهو من شعراء بني تميم ، وكان يُحتج بشعره في اللغة والنحو لمّا مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة – (الزركلي الدمشقي، (المتوفى: 1396هـ)، صفحة 34 جزء 3):

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ *** لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ

(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 115 جزء 2) (العجاج، (ت. 145 هـ / 762 م)، صفحة 171)

وزاد عليه محقق الكتاب العلّامة محمد محيّي الّدين عبد الحميد أنّ لغة إخلاص الضم تنسب لبعض بني تميم(

(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 115 جزء 2).

والظاهر من الاستشهاد في البيت الشعري وقول المحقق مشعر بأنها لغة قوم رؤبة بن العجاج فهم يقولون بناءً على ما سبق: بُوعَ، وخُوكَ، وقُولَ بإخلاص ضم فاء الفعل الثلاثي في بنائه للمفعول، كما ذكر ذلك ابن جني في شرح التصريف ونقل قول المازني أنّ لغة إخلاص الكسر هي" اللغة الجيّدة "، وقال في اللغة التميمية (ومن أخلص الضمة ولم يشمها الكسرة فإنّه أحرصُ على البيان ممن أشم، فأخلص الضمة كما يخلصها في الصحيح نحو ضُرِب).

ومن الشواهد التي ساقها في إخلاص الضّم قول الشاعر من الرجز غير منسوب لشاعر معين

(ابن جني الموصلي، (المتوفى: 392هـ)، الصفحات 238-249-250):

حِيْكَتْ عَلَى نِيْرَيْنِ إِذْ تَحَاكُ *** تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

وممّا تقدم نجد أنّ ابن عقيل لم يتعرض بالقول بضعف لغة إخلاص الضم بل نسبها لفصحاء العرب كما تقدم ذكره، وأنّ ابن جني ذكر عن المازني جعل لغة إخلاص الكسر مقدمة على اللغتين، وتميم تحافظ على البناء وتخلص الضم، كما ذكر ذلك ابن يعيش في لغة إخلاص الضّم قال: (الوجه الثالث: " بُوعَ المتاع "،كأنك أبقيتَ ضمةَ الباء إشعارا بالأصل، ومُحافَظة على البناء، وحذفت كسرة الياء على ما ذكرنا في الواو، فصار اللفظ : بُوعَ المتاع...)

(الأسدي الموصلي،، (المتوفى: 643هـ)، صفحة 308 جزء 4)،

وجاء في حاشية الصبان أنّ الأشموني يرى أن قول المصنف " فَاحتُمل " إشارة إلى ضعف لغة إخلاص الضّم

(الصبان الشافعي، (المتوفى: 1206هـ) ، صفحة 90 جزء 2)،

وقال الأشموني نقلًا عن المصنف في شرحه للكافية "لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقًا، ولم يلتفت للالتباس لحصوله في نحو مختار وتضار. نعم الاجتناب أولى وأرجح"

(الصبان الشافعي، (المتوفى: 1206هـ) ، صفحة 91 جزء 2)

فهو يرى ضعفها لأنّ القول فيها موقع باللبس في بعض المواضع.

المطلب الثاني: التصحيح في" مبْيُوع ومخْيُوط ":

ذكر الشارح ابنُ عقيل في باب " الإبدال" أنّ ما كان من الأفعال معتل الوسط بالياء وبُني الفعلُ على صيغة اسم (مَفْعُول) مثل " باعَ وخاطَ " – والألف فيهما مُنقلبة عن ياء لأنها في المضارع يَبيعُ – وَجَبَ فيها كما وجب في إفعال واستفعال من نقل الحركة وحذف الحرف، فتكون على (مبِيع، ومَخِيط)، والأصلُ فيها (مَبْيُوع، ومَخْيُوط) إذ نُقلتْ حركة الياء – وهي الضّمّة –إلى ما قبلها وأصبحت ساكنة التقى سكون الواو مع سكون الياء فحُذِفتْ الواو لالتقاء الساكنين وقُلِبتْ الضّمّة إلى كسرة لمجانسة الياء فصارت على "مبِيع ومَخِيط" أما تركها على الأصل فهيَّ لغة بني تميم قال: (ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء فيقولون مَبْيُوع ومَخْيُوط ولهذا قال المصنف –رحمه الله تعالى– وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء اشتهر)

(العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 238 جزء 4)،

فتميم تقول في باعَ يَبيعُ مَبيُوع وهو قوله التصحيح أي؛ بلا نقل وحذف، فلم يمنع المصنف ولا الشارح هذا التصحيح وجعله المصنف مشهورا: أي كثر السماع به عن العرب.

ومن الشواهد على هذا ما ذكره ابن جني من شعرهم قول علقمة بن عَبَدة – وهو شاعرٌ تميمي جاهلي، من الطبقة الأولى. كان معاصرًا لأمرئ القيس– (الزركلي الدمشقي، (المتوفى: 1396هـ)، صفحة 247 جزء 4) مَغْيُوم:

حتَّى تَذكَّرَ بَيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ *** يومُ الرَّذاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ:

فـ(مغيوم) تجري مجرى مبيوع، وهم يقولون أيضاً: تفاحة مَطْيُوبة (الموصلي، (ت: 392هـ)، صفحة 262 جزء 1)، فيصحّحون الياء ويضّمونها، وهو ثقل في اللفظ أعني " اجتماع الياء مع الضّمة "، والثمانينيّ ذكر ذلك في شرح التصريف (وقد قالوا طَعامٌ مزيوتٌ فبنو تميم يصحّحون الياء ولا يستثقلون الضّمّة فيها فيقولون: مَخْيُوط ومَكْيُول ومَبْيُوع ومَزْيُوت فيستمرّون على أصلهم. فأمّا أهل الحجاز فيستثقلون الضّمّة في الياء ويقولون: قد أعللنا الفعل من هذا واسم الفاعل، فينبغي أن نعلّ اسم المفعول) (الثمانيني, عمر بن ثابت أبو القاسم، 1419هـ–1999م، صفحة 390).

ويرى سيبويه أنّ الأصح أَنْ يُقال مبِيع والتصحيح لغة بعض العرب قال: (وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوعٌ) (سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 348 جزء 4)،

كذلك ذهب إلى هذا الرأي ابن السراج في الأصول: (قال المازني: وكِلا القولينِ حَسَنٌ جَميلٌ وقولُ: أَبي الحسن أَقيسُ وتقولُ في "مَفْعُولٍ" مِنَ القولِ "مَقولٌ" وكانَ الأَصلُ : مَقوولٌ فنقلتِ الحركةُ فاجتمعَ ساكنانِ فحُذِفَ أَحدهُما وبعضُ العربِ يخرجهُ إلى الأصل فيقولُ: مَخيُوطٌ ومَبيوعٌ ولا يحذفُ) (ابن السراج، (ت: 316هـ)، الصفحات 243–244 جزء 3)،

أما أبو جعفر النّحّاس فذهب إلى اخراجها على الشذوذ لثقل الواو، فالواو عنده أُبدِلتْ في القسم إلى تاء في تاللهِ لثقلها، قال: (ولغة شاذةٌ: مبيوعٌ ومخيوطٌ، وخاتم مصوغٌ، ولا يؤتى به على الأصل لثقل الواو) (النَّحَّاس، (ت: 338هـ)،، صفحة 292)،

وقلّ من قالوا بشذوذ التصحيح والأكثر في مَبْيُوع وما كان على حاله عند النحاة والصرفيين انه مقيس وأصل يؤخذ به ولغة اعتدوا بها وان كان الاقوى منه عدم التصحيح، وعلى نحو ما يرى الدكتور شوقي ضيف في كتابه " المدارس النَّحْوية " إنّ كلاً من الأجوف الواوي كما في (قالَ يَقُولُ) واليائيّ في (باعَ يبِيعُ) وَرَدَتْ عن بني تميم – وهو قياس المبرّد كما ذكر– فقال (انه سُمع عن بني تميم كثيرًا إثبات الواو في الصيغة، مثل مقوول ومصوون، فجعل المبرِّد ذلك قياسًا مطردًا، فيقال: مبيوع على نحو ما يشيع في العاميّة المصريّة) (ضيف, أحمد شوقي عبد السلام ;، صفحة 134)، وأغلب أهل النحو والصرف – كما تقدم آنِفًا – لم يُجيزوا صيغة "مقوول" أي؛ الأجوف الواويّ ولم ينسبوها – كما ذكر الدكتور شوقي – لبني تميم ، وذكر أيضاً أنّه من العامية المصرية، وليس ذلك فحسب فالعامية العراقية – لاسيما اللهجة في محافظة الأنبار– في مبيوع على وجه الخصوص تقول أيضاً (باعَ يبيعُ مَبْيُوع) فتجري في العامية لغة التصحيح على نحو ما قال فيه بنو تميم.

وثمة أمر آخر يجدر الإشارة إليه وهو ما ذكره العلّامة محمد محيي الدين – رحمه الله – المحقق في كتاب شرح ابن عقيل إنّ كلاً من سيبويه و الأخفش – رحمهما الله – اتفقا في صيغة مفعول – وهي في الأصل مَفْعُوْوْل – على نقل الحركة والتقاء الساكنين كما سبق ذكره لكنهما اختلفا في الحذف، فذهب سيبويه إلى أنّ المحذوف هو الواو في مفعول وهي الواو الساكنة الثانية، وذهب الاخفش إلى أن المحذوف هي الواو الساكنة الأولى وهي عين الكلمة، و مذهبه في ذلك أن واو مفعول جاءت للدلالة على اسم المفعول وما جاء للدلالة على معنى لا يُحذف، ورجح العلّامة مذهب سيبويه ودليله على هذا أن الواو ليس مؤكدًا أن تكون دالة على اسم المفعول لان اسم المفعول من المزيد فيه اشتماله على الميم نحو مُكرم فظاهر كلامه أن الميم قد تكون هي الدالة على اسم المفعول، وذكر أيضاً أنّه حتى لو كانت الواو هي الدالة على معنى اسم المفعول ليس هناك مانع من حذفها وتكون الميم هي الدالة علة المعنى (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، الصفحات 176–177 جزء 4).

وتقدم في " بُوع " أنّ بني تميم يخلصون الضّم وكذلك هو الحال الآن في مبيوع، فهم يصححون الفعل الأجوف اليائي " باع " في بنائه لاسم المفعول على الصيغة فيقولون " مبيُوع "، وفي كلا الموضّعين نجد أنّ بني تميم يثقلون في كلامهم ويجزلون في لفظهم، فالضّمّة كما هو معلوم أقوى الحركات وأثقلها، يقول ابن جني في هذا الصدد " أنّ الضمة وإنْ كانت أثقل من الكسرة فإنها أقوى منها وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات وعجز الألف عن احتمالهن وإن كانت خفيفة لضعفها وقوة الهمزة. وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف وبعد الواو عنها " (الموصلي، (ت: 392هـ)، صفحة 70 جزء 1)، علل هذا الثقل الدكتور عبد الجبار العُبيدي وذكر أنّ بني تميم تقول في حَيْثُ: حَوْثَ، فيبدلون الياء إلى واو وسبب ذلك هو أنّ تميم قبيلة بدوية، تقدم الضّم على الكسر، إذ إنّ الفرق بين حرف الواو وحركة الضمة هو في الكمية فحسب، أما وضع اللسان في النطق متشابهة (العبيدي، 2010، صفحة 47).

المطلب الثالث: إدغام المتماثلين:

ذكرَ الشارح – رحمه الله – في باب (الإدغام) أنّه يجوز الإدغام والفكُّ في الحرفين المُتماثلين إذا وقعَ الحرفان في فعل مضارع مجزوم كما في (لم يَحلِلْ، ولم يحِلّ)، أو في فعل أمر ساكن الآخر – وهو شبه الجزم ما ذكر المصنف – كـ (احلَلْ في الفك، وحِلَّ)، أما الفكُّ لغة أهل الحجاز، وأما الإدغام فهو لغة بني تميم فالحجاز تفكّ ولا تدغم فتقول: لم يُشاقق، وشاقِقْ وتميم تدغم عين الفعل في لامهِ فتقول: لم يشاقّ في المضارع والأمر تقول شاقّ. وكلتا اللغتين الحجاز وتميم وَرَدتْ في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي ﴾ { طه : 81 } وقوله : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ﴾{ البقرة: 217 }، فـ(يحلَلْ و يرتدِدْ) بالفك وهو لغة الحجاز، و وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ ﴾ {الحشر :4}، يشاقِّ بالإدغام وهو لغة تميم (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، الصفحات 187-188 جزء 4)،

فسكنوا الأول وحركوا الثاني قال سيبويه: (وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا، إذ كان الحرفان متحركين لما ذكرنا من المتحركين، فيسكنون الأول ويحرّكون الآخر،لأنّهما لايسكنان جميعًا..)(سيبويه، (المتوفى: 180هـ)، صفحة 530 جزء 3)،

ولم يُعلّق ابن عقيل على اللغتين من حيث قوة الفصاحة كما لم يقدّم واحدة على الأخرى نظرًا لورودها في كتاب الله العزيز، لكن جاء في توضيح المقاصد أنّ الحجازية مقدمة على التميمية: (يعني بالتخيير استواء الوجهين في الجواز، فالمتكلم متخيّر في اتباع أيهما شاء، وليس المراد استواؤهما في الفصاحة؛ لأن الفكّ لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبًا.. وجاء على لغة تميم قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين..) (المرادي، (المتوفى: 749هـ)، صفحة 1648 جزء 3)،

وإلى ذلك ذهب الأشموني في شرحه إذ يرى ذلك في قول الناظم: (جزمٍ وشبه الجزم تخيير قفي)

(الأُشْمُوني ، (المتوفى: 900هـ)، صفحة 161 جزء 4)، فنبّهَ على أمرين: الأول: إنّ التخيير في قول الناظم هو جواز الوجهين، وليس معناه استواؤهما في الفصاحة لأنّ فكّ الإدغام وهو لغة الحجاز أكثر ورودًا في القرآن، وساقَ الشواهد القرآنية هذه: في قوله تعالى: ﴿ إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ ﴾ [آل عمران: 120]، و﴿ وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي ﴾[طه: 81] ، و﴿ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾[لقمان : 19]، و﴿ وَلا تَمْنُنْ ﴾[المدثر : 6]، وجاء الإدغام على لغة تميم في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ [المائدة: 54] ، و﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾ [الحشر: 4] .

الثاني: إذا وقع الإدغام في فعل الأمر على لغة تميم يجب حذف همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها ، وكذلك ذكر عن الكسائي ان " عبد القيس " تقول (أردّ وأغضّ وأمر) بثبوت همزة الوصل (الأُشْمُوني ، (المتوفى: 900هـ)، الصفحات 161-162 جزء 4)،

فالأشموني يقدم الفكّ قياسًا على ورُودِهِ في القرآن أكثر من الإدغام، في حين الدكتور صبحي الصالح يعرض بعض الفروق بين اللغة الحجازية والتميمة فيقول: (ومن الفروق بين تميم وقريش أنّ تميمًا تجنح كثيرًا إلى إدغام المثلين أو الحرفين

المتجاورين المتقاربين، فالأمر من "غُضَّ" مثلًا في لغة أهل الحجاز "اغضضْ" بالفكّ، وفي التنزيل ﴿اغْضُضْ مِنْ صَوْتِك} [لقمان 19]، أي: اخفض الصوت... وأهل نجد يقولون :"غضّ صوتك" بالإدغام...)

(الصالح, د. صبحي إبراهيم، (المتوفى: 1407هـ)، صفحة 81)

وجاء في شعر الشاعر " التميميُّ جرير بن عطية وهو أشعر أهل عصره"

(الزركلي الدمشقي، (المتوفى: 1396هـ)، صفحة 119جزء 2)، يقول:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ * فلا كَعباً بلَغْتَ ولا كِلابا**

(البغدادي، (المتوفى: 1093هـ)، صفحة 27 جزء 1)

" غُضَّ الطرفَ: كف البصر" (الجوهري الفارابي ، (المتوفى: 393هـ)، صفحة 1095 جزء 3)،

فـ(غُضَّ) فعل أمر ساكن الآخر أُدغمت عينه في لامه، وفي الفكّ يكون أغضُضْ، فتميم تدغم فتقول: (ذُبٌّ، فِي جَمْعِ ذُبابٍ، فَهُوَ مَعَ هَذَا الإدغام عَلَى اللُّغَة التَّمِيمِيَّة، كَمَا يَرْجِعون إليها، فِيمَا كَانَ ثانِيه وَاوًا، نَحْوَ خُونٍ ونُورٍ. وَفِي الْحَدِيثِ :عُمْرُ الذُّبابِ أَربعون يَوْماِ) (الأفريقي، (ت:711هـ)، صفحة 383 جزء 1)، قال الزركشي في البرهان: أنزل الله القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً فإنّه نزل بلغة التميميين فمن القليل إدغام: ﴿ومن يشاقِّ الله﴾ {الحشر: 4 }

(الزركشي، (المتوفى: 794هـ)، صفحة 285 جزء 1).

إلى جانب ما تقدم ذكره ، ذكرَ ابن عقيل أيضاً في شرح البيت الذي يليه – وهو آخر أبيات الألفية فعليًا، والأبيات اللاحقة له هي الخاتمة – إنّ فكّ الإدغام مُلتزم إذا وقع في أفعل التعجب كما في " أحْبِبْ " وذكرَ أيضاً التزام ادغام " هَلُمَّ " (العقيلي الهمداني المصري، (المتوفى: 769هـ)، صفحة 188 جزء 4)، ولم يذكر في هلمَّ سوى ذلك، ولدى باقي النحاة نجد تفصيلًا أكثر فنجد عند المُرادي في توضيح المقاصد إنّ هَلُمَّ اسم فعل أمر بمعنى أقبِلْ في لغة الحجاز، وفي لغة تميم فعل أمر جامد واجب إدغام الميم فيه، والوجه الذي ذكره المصنف يكون هنا على لغة بني تميم باعتبارها فعلاً، وقد استعملوه مضارعًا، فمن قيل له منهم "هلم " يقول: لا أهلم، ولكونها فعل في لغة تميم جاز عندهم ان تتصل بها ضمائر الرفع الظاهرة فيقولون: هَلمُّا للمثنى، وهَلمُّوا لجمع المذكر السالم، وهَلمِّي للمخاطبة، وفي نون الإناث القياس هَلْمُمْنَ والفراء يرى الصواب: هلمَّنّ – بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها للوقاية لتفتح الميم، ثم ادغم النونين، وسمع أبو عمر الجرمي من العرب (هلمِّين يا نسوة)– بكسر الميم مشددة وزيادة ساكنة بعدها قبل نون الإناث – كما ذُكِرَ عن تميم كذلك توكيد " هَلُمَّ " بالنون فقالوا : "هلمُّن" (المرادي، (المتوفى: 749هـ)، الصفحات 1650–1651 جزء 3).

الخـاتـمـة:

بعد هذه الرحلة في كتاب شرح ابن عقيل والتعرف على اللغة أو اللهجة التميمية من خلاله، نختم هذا البحث ببعض النتائج التي توصلنا إليها:

1- إنَّ ابن عقيل في شرح للألفية استعمل مصطلح (اللغة) للدلالة على اللهجات العربية ولم يستعمل مصطلح (اللهجة)، اذ يعد الأخير مصطلحا حديثا استعمله اللغويون المحدثون، ونجد أنّ ابن عقيل حاكى القدماء من النحاة واللغويين في كثير من أساليبهم ومصطلحاتهم.

2- صرّحَ في أغلب المواضع عن اللغة التميمية، وفي البعض الآخر لم يصرحْ، كما إنّه كان دقيقا في المواضع التي نسبها لبني تميم، وفي مواضع لم بنسبها، ونسبها المحقق لبني تميم كـ (لغة إخلاص الضم في بوع).

3- وردت اللغة التميمية في شرح ابن عقيل في أَحَدَ عشرَ موضعًا. أغلب ظواهر تلك اللغة كان متعلقًا بعلم الإعراب.

4- يدلنا ذكر ابن عقيل للغات العرب بشكل عام والتميمية على وجه الخصوص على اهتمامه بكلام العرب والأخذ به، فنجده يستشهد بشعرهم ونثرهم، كما نجده يعلّل اسباب الإعمال والإهمال في بعض المواضع، ونجده في البعض الآخر منها يكتفي فيه بذكر اللغة فقط.

5- لم يتعرض ابن عقيل لتضعيف اللغة التميمية أو الطعن بهاء. بل على العكس نجده يحترم كلام العرب ويستشهد به كسائر النحاة في تثبيت القواعد، ويذكر الأوجه الأخرى من لغات أو قراءات ففي بعض المواضع نجد غيره من النحاة يخرج اللغة على الشذوذ وهذا الشيء لا نجده في حديثه عن اللغة التميمية.

6- يقترن ذكر اللغة التميمية بالحجازية كثيرًا وهما على خلاف دائم في أغلب المواضع، كذلك نجد تميم تتبع الحجاز في بعض المواضع – كما إذا كان الاسم المؤنث على وزن (فعالِ) مختوم بالراء – يتبعون الحجاز في بنائه على الكسر، وغير هذا الموضع يمنعوه من الصرف، كذلك يتبع أهل الحجاز بني تميم في اهمال (ما) العاملة عمل ليس إذا فقدت ما أحد شروط الاعمال.

7- إنّ اللغة التميمية تتفوق في القياس على الحجازية في بعض المواضع كـ (إهمال ما، ومنع صرف حذام)، وعلى الرغم من ذلك يتبع العلّماء السماع ويختارون الحجازية لنزول القرآن بها.

8- نجد أن بعض الظواهر اللغوية لبني تميم مستعملة في لهجتنا العامية، من ذلك لغة تميم في تصحيح صيغة اسم المفعول مبيوع، والحجاز تقول مباع، ونحن نجريها على اللغة التميمية، فنقول: مبيوع، وكذلك في (سنين) ننطقها اليوم كما نطقتها تميم فنلتزم الياء في جميع الأحوال الإعرابية، ولا نحذف النون عند الإضافة.

9- كذلك إنَّ القرآن الكريم قد نزل بلغة الحجاز وبعض منه باللغة التميمية، فممّا جاء على لغة بني تميم إدغام المثلين وقد فصلنا هذا في موضعه.

10- إلى جانب كون تميم من كبرى القبائل العربية، نجد أنّ كتب القراءات تزخر بلغتهم وقراءاتهم، كما وردت ذلك في الحديث النبوي الشريف، وان دلَّ هذا على شيء، إنما يدل على فصاحتهم ومكانتهم العالية بين العرب.

11- نجد في بعض المواضع أنّ داخل اللغة التميمية لغات مختلفة تتبع لبعض أقوامهم، من ذلك قوم رؤبة ابن العجّاج في نصب المبتدأ والخبر بـ(إنَّ واخواتها)، ولغة بعضهم الآخر في منع (حذام) من الصرف مطلقًا، وكذلك لغة بعضهم في إخلاص الضم في فاء الفعل (بُوع).

12- كما نجد لدى بني تميم في بعض المواضع أنّهم يفضلون الضم في كلامهم، ولعلّ هذا الاستثقال في الضم عائد إلى طبيعة حياتهم البدوية، في حين ان أهل الحجاز عاشوا في الحواضر.

وختامًا نذكر قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ {هود: 88}.

المصادر والمراجع

الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق. (بلا تاريخ). معاني القرآن وإعرابه (المجلد الطبعة الأولى). (عبد الجليل عبده شلبي، المحرر) بيروت: عالم الكتب. تاريخ الطباعة 1408 هـ - 1988 م.

الظاهري أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي. ((ت: 456هـ)،). جمهرة انساب العرب (المجلد ط الأولى). (لجنة من العلماء، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية. تاريخ الطباعة د 1403هـ - 1983م

العقيلي ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري. ((المتوفى: 769هـ)). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (المجلد الطبعة العشرون). (محمد محيي الدين عبد الحميد، ، المحرر) دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه،. تاريخ الطباعة 1400هـ - 1980م

الأفريقي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي. ((ت:711هـ)). لسان العرب (المجلد الطبعة: الثالثة). ((د.ت)، المحرر) بيروت: دار صادر. تاريخ الطباعة 1414هـ

الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي. ((المتوفى: 385هـ)). سنن الدارقطني (المجلد الطبعة الأولى). (شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، و أحمد برهوم، المحررون) بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة. تاريخ الطباعة 1424هـ - 2004 م

الموصلي أبو الفتح عثمان ابن جني. ((المتوفى: 392هـ)). المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (المجلد الطبعة الأولى). دار إحياء التراث القديم،. تاريخ الطباعة 1373هـ - 1954م

الموصلي أبو الفتح عثمان بن جني. ((المتوفى: 392هـ)). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (المجلد (د.ط)). ((د.ت)، المحرر) وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

الزركشي أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. ((المتوفى: 794هـ)). البرهان في علوم القرآن (المجلد ط: الأولى). (محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه. تاريخ الطباعة 1376 هـ - 1957 م

المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ. ((المتوفى: 749هـ)). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (المجلد الطبعة الأولى). (عبد الرحمن علي سليمان، المحرر) بدر الدين حسن بن قاسم المرادي: دار الفكر العربي. تاريخ الطباعة 1428هـ - 1988م

الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي . ((المتوفى: 393هـ)). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (المجلد الطبعة الرابعة). (أحمد عبد الغفور عطار، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين. تاريخ الطباعة 1407 هـ - 1987 م.

القلقشندي أحمد بن علي أبو العباس . ((ت:821هـ)). نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، (المجلد ط الثانية). (إبراهيم الإبياري، المحرر) بيروت: دار الكتاب اللبنانية. تاريخ الطباعة 1400 هـ - 1980 م

الرازي أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسين القزويني. ((المتوفى: 395هـ)،). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (المجلد الطبعة الأولى). بيروت: محمد علي بيضون دار الكتب العلمية. تاريخ الطباعة 1418هـ-1997م

القزويني أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، أبو الحسين. ((ت: 395هـ)،). معجم مقاييس اللغة. (عبد السلام محمد هارون، المحرر) دار الفكر. تاريخ الطباعة 1399هـ- 1979م

النَّحَّاس أحمد بن محمد أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي. ((ت: 338هـ)،). عمدة الكتاب (المجلد الطبعة الأولى). (سام عبد الوهاب الجابي، المحرر) دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر. تاريخ الطباعة 1425هـ - 2004م

الدمشقي إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم. ((المتوفى: 774هـ)). جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن (المجلد (د.ت)). (د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، المحرر) بيروت - لبنان: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.

العبيدي الاستاذ الدكتور عبد الجبار عبد الله. (2010). لإبدال في اللهجات وأثر الصوت فيه. جامعة الانبار، كلية التربية للعلوم الانسانية، مجلة جامعة الانبار للغات والآداب، العدد / 3، صفحة 47.

الثمانيني, عمر بن ثابت أبو القاسم. (1419هـ-1999م). شرح التصريف (المجلد الطبعة: الأولى). (د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، المحرر) مكتبة الرشد.

الفراهيدي الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن بن عمرو بن تميم البصري. ((ت:170هـ)،). كتاب العين (المجلد (د.ط)). (د مهدي المخزومي ، و د إبراهيم السامرائي ، المحررون) دار ومكتبة الهلال.

الصالح, د. صبحي إبراهيم. ((المتوفى: 1407هـ)). ، دراسات في فقه اللغة (المجلد ط: الأولى). دار العلم للملايين،. تاريخ الطباعة 1379هـ-1960م.

الضامن, د. حاتم. (بلا تاريخ). علم اللغة. بغداد: مطبعة التعليم العالي في الموصل. تاريخ الطباعة 1989م

العيني بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفي. ((ت: 855هـ)). عمدة القاري شرح صحيح البخاري (المجلد (د.ط)). ((د.ت)، المحرر) بيروت: دار إحياءالتراث العربي.

الزركلي خير الدين بن محمودخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي. ((المتوفى: 1396هـ)). الأعلام (المجلد الطبعة الخامسة عشر). دار العلم للملايين. تاريخ الطباعة أيار / مايو 2002م

السامرائي د. فاضل صالح. (بلا تاريخ). معاني النحو المؤلف (المجلد الطبعة: الأولى). الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. تاريخ الطباعة 1420 هـ - 2000 م

رؤبة بن عبد الله العجاج. ((ت. 145 هـ / 762 م)). ديوان رؤبة بن العجاج (المجلد الطبعة: الاولى). بيروت: دار الآفاق الجديدة،. تاريخ الطباعة 1979م

ضيف, أحمد شوقي عبد السلام ;. (بلا تاريخ). المدارس النحوية (المجلد (د.ت)). دار المعارف.

السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. ((المتوفى: 911هـ)،). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (المجلد (د.ط)). (عبد الحميد هنداوي، المحرر) مصر: المكتبة التوفيقية.

ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة. ((المتوفى: 403هـ)،). حجة القراءات (المجلد (د.ط)). (سعيد الأفغاني، المحرر) دار الرسالة.

البغدادي عبد القادر بن عمر. ((المتوفى: 1093هـ)). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (المجلد الطبعة الرابعة). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي. تاريخ الطباعة 1418هـ - 1997م

جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، ابن هشام جمال الدين. ((المتوفى: 761هـ)). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (المجلد (د.ت)). (عبد الغني الدقر، المحرر) سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

جمال الدين عبد الله بن يوسف عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام. ((المتوفى: 761هـ)،). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (المجلد (د.ط)). (يوسف الشيخ محمد البقاعي، المحرر) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الموصلي عثمان ابن جني لأبي عثمان المازني، أبو الفتح. ((ت: 392هـ)). الخصائص (المجلد ط الرابعة). ((د.ت)، المحرر) الموصلي بن جني أبو الفتح عثمان (المتوفى: 392هـ): الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الأُشْمُوني علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي . ((المتوفى: 900هـ)). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (المجلد الطبعة الأولى). الشافعي (المتوفى: 900هـ): دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. تاريخ الطباعة 1419هـ- 1998مـ

كحالة عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني الدمشقي. (بلا تاريخ). معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (المجلد ط السابعة). بيروت، (المتوفى: 1408هـ)،: مؤسسة الرسالة. تاريخ الطباعة 1414 هـ - 1994 م

سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر. ((المتوفى: 180هـ)). الكتاب (المجلد ط: الثالثة). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي. تاريخ الطباعة 1408 هـ - 1988 م

البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي . ((ت:256هـ)). صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) (المجلد ط الأولى). (محمد زهير بن ناصر الناصر، المحرر) دار طوق النجاة. تاريخ الطباعة 1422هـ

ابن السراج محمد بن السري أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. ((ت: 316هـ)). الأصول في النحو،. (عبد الحسين الفتلي، المحرر) لبنان - بيروت.: مؤسسة الرسالة.

الجمحي محمد بن سلّام بن عبيد الله. ((المتوفى: 232هـ)). طبقات فحول الشعراء، (المجلد (د.ط)). (محمود محمد شاكر، المحرر) جدة: دار المدني.

محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني. ((المتوفى: 672هـ)). شرح الكافية الشافية (المجلد الطبعة الأولى). (عبد المنعم أحمد هريدي، المحرر) مكة المكرمة،: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

الجياني محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي. ((المتوفى: 672هـ)). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (المجلد الطبعة السادسة). (د. مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، المحررون) دمشق: دار الفكر. تاريخ الطباعة 1985م

الجياني محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، أبو عبد الله، جمال الدين الجياني. ((المتوفى: 672هـ)). شرح تسهيل الفوائد (المجلد الطبعة: الأولى). (د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، المحررون) د. عبد الرحمن السيد،: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. تاريخ الطباعة 1410هـ - 1990م

الصبان محمد بن علي أبو العرفان الشافعي. ((المتوفى: 1206هـ)). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (المجلد الطبعة: الأولى). بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية. تاريخ الطباعة 1417هـ -1997م

المبرّد محمد بن يزيد عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس،. ((المتوفى: 285هـ)). المقتضب (المجلد (د.ط)). (محمد عبد الخالق عظيمة، المحرر) بيروت: عالم الكتب.
الموصلي يعيش بن علي أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي. ((المتوفى: 643هـ)). شرح المفصل للزمخشري (المجلد الطبعة الأولى). (إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية. تاريخ الطباعة 1422هـ – 2001 م